

Distr.: General
19 January 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الثانية والأربعون

٣٠ آذار/مارس - ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

إجراءات متابعة توصيات المؤتمر الدولي

للسكان والتنمية

بيان مقدم من المنظمة الكاثوليكية للاختيار الحر، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.9/2009/1



بيان*

معلومات أساسية

تعمل المنظمة الكاثوليكية للاختيار الحر على وضع وتعزيز الأخلاقيات الجنسية والإنجابية القائمة على العدالة والتي تمثل الالتزام برفاه المرأة واحترامها، وتؤكد قدرة الرجال والنساء على اتخاذ قرارات سديدة بشأن حياتهم، وتعمل المنظمة الكاثوليكية من خلال الخطابة والتنقيف والدعوة، مع شبكة عالمية للكاثوليكين المناصرين للاختيار الحر في أوروبا وسائر أنحاء العالم، بما في ذلك مع المنظمات الشقيقة الموجودة في جميع أرجاء أمريكا اللاتينية، وتتمتع المنظمة الكاثوليكية للاختيار الحر بمركز استشاري لدى الأمم المتحدة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتؤيد المنظمة الكاثوليكية للاختيار الحر وضع السياسات وهياكل الإدارة التي تفصل بوضوح بين الكنيسة والدولة، وفي الوقت ذاته، تدرك أيضاً أن من شأن الدين أن يقدم مساهمة إيجابية للقانون ولوضع السياسات، ولا سيما فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية وكرامة الإنسان، وندعم بشدة حق المؤسسات الدينية في المشاركة في حياة الأمم والتعبير عن قيمها، وحتى محاولة التأثير على السياسة العامة، إلا أننا لا نجد ضرورة لمنح المنظمات الدينية إعفاء خاص لمجرد أنها منظمات دينية.

مقدمة

عاجلت الأمم المتحدة خلال العقد المنصرم عدداً من المشاكل الخطيرة التي تواجه العالم وشعوبه من خلال مجموعة من المؤتمرات الدولية وخطط العمل، وهي: حقوق الإنسان، والبيئة، والسكان والتنمية، والتنمية الاجتماعية، والإسكان وحقوق المرأة، كانت بعض المجالات أكثر خلافة أو صعوبة من مسألة الصحة الإنجابية التي تجسد آراء سياسية ودينية مترسحة ومختلفة بشأن حقوق المرأة ونوع الجنس والحياة الجنسية.

واعتمدت حكومات العالم برنامجاً للعمل في مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في عام ١٩٩٤. وفي العام التالي، تابع المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة هذا العمل. وفي الآونة الأخيرة، حدد إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠ مجموعة من الأهداف (الأهداف الإنمائية للألفية) للارتقاء بمستوى حياة الفقراء والمهمشين في العالم.

* صدر دون تحرير رسمي.

ويأتي تأييدنا لبرنامج العمل والأهداف الإنمائية للألفية من منظور القيم والمبادئ التي تستثير بتقاليد العدالة الاجتماعية الكاثوليكية. وقد مثلت الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القاهرة ما دعاه الكثيرون بـ "تحول نموذجي" في النهج العالمي إزاء التنمية. فبهذا التحول حل التركيز على الاحتياجات البشرية والصالح العام محل التركيز على الأهداف الديمغرافية. ونأمل أن نجد في النموذج الجديد تقدماً للحياة والصحة والرفاه، وزخماً موجهاً لاحترام كرامة الإنسان والعدالة الاجتماعية والمساواة بين بني البشر. ويتجلى بصورة خاصة في برنامج العمل الاحترام القائم على أسس جديدة للتمثيل المعنوي للنساء. وقد تواصل هذا التحول النموذجي في الأهداف الإنمائية للألفية.

ويتمثل شاغلنا الرئيسي في كيفية تصدي الهيكل الهرمي للمؤسسة الكنسية الكاثوليكية، لهذه الأزمات ومعالجتها للآثار الناجمة عن عمل الحكومات والأمم المتحدة في أنحاء العالم. ومع أننا نستطيع تقديم أمثلة عديدة مفصلة عن تدخل الفاتيكان، فقد اخترنا تحديد مثالين نجدهما يعبران عن حقيقة مواقف الهيكل الهرمي الكاثوليكي بشأن هذه المسائل وعن الحاجة الملحة للعمل من أجل كبح جماح تأثير هذه المواقف في قرارات السياسة العامة.

تقليص الدعم المقدم للأهداف الإنمائية للألفية

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، قدمت المنظمة الكاثوليكية للاختيار الحر بياناً دينياً مشتركاً بين الأديان يؤيد الأهداف الإنمائية للألفية ويدعو إلى تضمينها للصحة الإنجابية.

وقد ركز البيان العام المعنون "التزام مُفعم بالإيمان بالتنمية يشمل التزاماً بحقوق المرأة والصحة الإنجابية: أفكار دينية عن الأهداف الإنمائية للألفية" على الأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر، وكان هذا البيان مبادرة من "الشبكة الدولية المشتركة بين الأديان للتنمية والصحة الإنجابية"، ومشروعاً تموله المنظمة الكاثوليكية لحرية الاختيار، وهو متاح على موقع الإنترنت www.catholicsforchoice.org/news/pr/2005/documents/mdgreligiousenglish.pdf.

ومع ذلك، أصدر كبار مسؤولي الفاتيكان توجيهات إلى الأساقفة الكاثوليكين تقضي بضمّان "عدم موافقة أو توقيع أي زعيم من الزعماء الدينيين المنتمين للكنيسة الكاثوليكية أو الخاضعين لولايتنا" على هذا البيان.

وأدت مذكرة صادرة عن الكاردينال أنجيلو سودانو تنص على أوامر صادرة عن الفاتيكان إلى عقد مؤتمرات للأساقفة تحذر الأساقفة في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية من التوقيع على هذا الإعلان. وقدمت أوامر الفاتيكان معلومات مغلوبة ومتكررة في أغلب الأحيان عن تعاريف الأمم المتحدة للصحة الإنجابية، مع الإصرار على أنها تشمل الإجهاض، وأساءت

وصف إعلان الزعماء الدينيين بأنه بياناً يروج للإجهاض. وقد سربت هذه المذكرة لصحافة أمريكا اللاتينية واعتبرت عموماً بمثابة جزء من الجهود المتواصلة التي يبذلها الفاتيكان لمحو أية إشارات إلى الصحة الإنجابية في وثائق الأمم المتحدة.

تمويل حكومة الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨ للتخفيف من أثر وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

لدينا شواغل جدية إزاء نشاط التعبئة الذي يمارسه الفاتيكان بشكل متواصل وفعال في أرجاء العالم وفي الأمم المتحدة لتقييد إمكانية حصول الأشخاص على الرفالات، زاعماً أن الرفالات تسبب الإصابة بالإيدز ولا تمنعها. وأحد الأمثلة الممتازة على ذلك حدث في كونغرس الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨.

فقد تم تجريد قانون لانتوس/هايد للريادة العالمية في مجال فيروس المناعة البشرية/الإيدز من عدة برامج عملية ومنقذة للحياة نتيجة الضغط الذي مارسه مؤتمر الولايات المتحدة للأساقفة الكاثوليك.

ورغم ازدياد التمويل بوجه عام، فإن كونغرس الولايات المتحدة:

- قلص الخدمات الحيوية لتنظيم الأسرة التي من شأنها أن تمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل؛
 - وسع نطاق "بند الضمير" الذي يمكن المنظمات المتلقية لتمويل من الولايات المتحدة من اختيار خدمات الوقاية والعلاج التي ترغب في تقديمها؛
 - أبقى على التعهد بمكافحة البغاء، ومواصلة تهيش الفئة المعرضة للخطر الشديد؛
 - فرض صيغة معقدة تدعو إلى إنفاق ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من التمويل الوقائي على برامج الامتناع عن ممارسة الجنس والإخلاص في العلاقات الجنسية، عوضاً عن إتاحة الفرصة للوكالات الخبيرة لكي تبت في أفضل سبل إنفاق الأموال تبعاً للظروف المحلية.
- واضطلع أساقفة الولايات المتحدة، بالاشتراك مع منظمة "خدمات الإغاثة الكاثوليكية"، بأنشطة مضنية لتعبئة الدعم لهذه التدابير الضارة من منظور المصالح الذاتية الذي يشترك فيه عدد قليل من الكاثوليكين، ناهيك عن أولئك المعتنقين لخيار ديني آخر والذين ليس لهم خيار ديني. ويدعم الكاثوليكون في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى منح الإعانة للبرامج الدولية لتنظيم الأسرة ويرفضون البرامج المخصصة للامتناع عن ممارسة الجنس فحسب. وتبين الدراسات أن التمويل الموجه توجيهاً سليماً للبرامج الدولية لتنظيم الأسرة ينقذ حياة النساء

وأطفالهن في حال إصابتهن بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتفيد دراسات كثيرة، ومنها التي أعدت برعاية كونغرس الولايات المتحدة، بأن برامج الامتناع عن ممارسة الجنس لوحدها ليست مجدية. وتغاضى الأساقفة عن هذه الأدلة ضمناً لهيمنة معتقداتهم ذات الأفق الضيق والخارجة عن المعتقدات السائدة.

وهذه الأمثلة ليست بأمثلة منعزلة. ومن المهم ملاحظة أن الحقوق الإنجابية باتت أكثر قبولاً في جميع أرجاء العالم، وأن خطوات هامة قد اتخذت لإباحة الإجهاض في مناطق (مثل أمريكا اللاتينية) التي ترتفع فيها أصوات الأساقفة بنبرة حادة بينما كانت الإدارة الهرمية الكاثوليكية يوماً ما تعتبرها جزءاً من الساحة الخلفية. والهجوم الأخير الذي شنه الأساقفة الكاثوليك على السياسيين الكاثوليكين المناصرين لحرية الإجهاض ليس إلا مؤشراً فعلياً على أن احتمال اعتراف الفاتيكان قضية خاسرة. والأحوال آخذة في التغيير بعد عقود تمكن فيها الهيكل الهرمي من الاعتماد على خضوع السياسيين الكاثوليك لطريقة التصويت التي يملئها عليهم الأساقفة.

المضي قدماً

فيما يلي القيم الأساسية التي نود أن نراها مدججة في السياسة العامة:

الصحة والحقوق الإنجابية

الإنجاب هو أحد أهم وأعمق جوانب حياة البشر وعلاقاتهم. فمن خلال الإنجاب نعرب عن أملنا بمستقبل البشرية. والإنجاب هو أمر خاص وعام على السواء. وله آثار لا يمكن نكرانها على المجتمع المحلي والمجتمع بأسره. كما أنه مسألة تتعلق بالصحة العامة والتعاليم الدينية والسياسة الحكومية. وهو مجال تعد فيه النساء الأطراف المعنية الرئيسية، فهن اللواتي يتحملن مخاطر الحمل وعواقبه والمسؤولية الأكبر عن رعاية الأطفال. ومن أجل تحقيق عالم يسوده العدل، نسعى للارتقاء بمستوى الدعم الذي يقدمه المجتمع لتقاسم هذه المخاطر والمسؤوليات بالتساوي بين الرجل والمرأة.

ويعتمد أي نهج أخلاقي إزاء الصحة والحقوق الإنجابية على عدة مبادئ أساسية. أولاً - يجب أن يكون طوعياً وليس قسرياً. ففرض قيود خارجية على حجم الأسرة هو أمر غير مقبول. وللأزواج الحق في أن يقرروا إحضار روح جديدة إلى العالم وموعد وكيفية القيام بذلك. وثانياً، يجب أن تكون المسألة شاملة وليست مجرد مسألة تنظيم للأسرة. ولا يمكن عزل الصحة الإنجابية للمرأة عن صحتها العامة، ويجب أن تقدم البرامج طائفة واسعة من الخدمات. وثالثاً، يجب أن تعتبر بمثابة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان. فحقوق الإنجاب هي حقوق

مترسخة في حقوق الإنسان المعترف بها سابقاً. وقد اعترف بهذا الحق في بادئ الأمر في عام ١٩٦٨ أثناء انعقاد المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في طهران إيران (جمهورية - الإسلامية). ورابعاً، يجب أن ترتبط ارتباطاً لا ينفصم باحترام الحقين المتعلقين بالضمير وحرية الإرادة. وينظر الأزواج في طائفة من الشواغل أثناء اتخاذهم القرار بإنجاب طفل. وسيكون للمجتمع المحلي والأسرة والتعاليم الدينية والتقاليد الاجتماعية دور في القرارات الإنجابية، إنما يعود القرار النهائي في هذا الأمر لضمير الفرد.

وسائل منع الحمل

جلب أطفال إلى هذا العالم مسؤولية كبيرة. غير أن وسائل منع الحمل المأمونة والفعالة لا تقتصر على جعل ترشيد الإنجاب أمراً ممكناً فحسب، بل تسمح كذلك بحياة جنسية مرضية وممتعة تقلل الخشية من الحمل غير المرغوب فيه. وعلاوةً على ذلك، فإن التحكم بالخصوبة الذي توفره وسائل منع الحمل هذه قد أتاح للمرأة أن تطور جوانب من حياتها بخلاف الأمومة وجنبها الإجهاد.

ويؤيد الفاتيكان، بل ويحض في الواقع على ممارسة تنظيم الأسرة، لأنه يقر بالواجب الأخلاقي للأبوة المسؤولة. بيد أنه لا يسمح إلا بـ "التنظيم الطبيعي للأسرة"، أي مجموعة من الوسائل التي تتعلق بالامتناع الدوري عن ممارسة الجنس. ويأتاحة الفاتيكان وسيلة واحدة فحسب، وهي وسيلة لا تفعل شيئاً للحماية من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، فإنه يتغاضى بقسوة عن واقع حياة الأشخاص. ويتعين ألا يقتصر قرار النساء والرجال الذي يمارسونه بحرية على رغبتهم في استخدام وسائل منع الحمل فحسب، إنما أن يشمل أيضاً أفضل وسيلة تناسبهم.

وأعرب الأزواج في جميع أرجاء العالم، الكاثوليكيون وغير الكاثوليكين على السواء، عن حاجتهم إلى وسائل منع الحمل ورغبتهم في استخدامها. ونؤيد الالتزام ببرامج طوعية لتنظيم الأسرة تشمل مجموعة كاملة من خيارات منع الحمل المأمونة والفعالة وذات الأسعار المعقولة.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

يجب أن تشكل الرأفة والمسؤولية والالتزام بالحياة أسس عمليات تصدي المجتمع والأفراد للإيدز. ويستوجب تطبيق هذه المبادئ إدراج الرفالات وتعليمات استخدامها ضمن المساعي الرامية إلى منع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية. وينبغي تشجيع الأزواج على استخدامها لمنع نقل الفيروس. ونرفض معارضة الفاتيكان لاستخدام الرفالات، ونؤيد اتباع النهج القائم على العلم والرأفة لمعالجة هذا المرض المأساوي والوقاية منه.

الإجهاض المأمون

الإجهاض هو مسألة أخلاقية واجتماعية معقدة. وكان مما أضعف معارضة الفاتيكان للإجهاض، عدم رغبته في القبول بخدمات ووسائل منع الحمل رغم أنها تقلل من الحاجة إلى الإجهاض. وحتى في حال مراعاتنا لمعارضة الفاتيكان للإجهاض، فإن الحيرة ما زالت تعترينا حيال اعتراضات الفاتيكان على الإجهاض المأمون والقانوني. فهذا الرفض للإجهاض المأمون من جانب الهيكل الهرمي للكنيسة هو رفض لا يأخذ في الحسبان واقع الحياة الذي تواجهه المرأة وعدد النساء اللاتي يتوفين يومياً من جراء عمليات الإجهاض غير المأمونة التي تجري كل يوم. وبما أن النساء يلجأن للإجهاض في كل مكان، فإنهن يجدن بالطبع الإجهاض غير المأمون بديلاً عن الإجهاض المأمون.

ويحول انشغال الهيكل الهرمي بإزالة الإجهاض من العالم دون تناول المسائل الحقيقية المتمثلة في توفير العدالة والصحة للمرأة. ولا يعترف هذا الموقف المطلق بالغموض والشك اللذين يكتنفان حياة الجنين ويهمل مجموعة من التعقيدات الأخلاقية التي تحيط بكل حالة. والفقراء هم الذين يعانون أشد المعاناة في جميع الحالات.

وفي الختام، نود أن ينضم الآخرون إلينا في ممارسة الضغط على الهيكل الهرمي للكنيسة من أجل:

- العمل مع المنظمات النسائية لكي لا يقتصر إدراج برامجها لتعليم الحياة الأسرية على الأبوة المسؤولة، بل ليشمل أيضاً فائدة المتعة الجنسية وأهمية الخيار المستنير.
- تثقيف الكاثوليكين بتعاليم الكنيسة التي تمنح الأولوية للضمير ليتمكنوا من فهم طريقة تطبيقها على النساء والرجال الذين تواجههم قرارات شخصية بشأن صحتهم وحياتهم الإنجابية؛
- اعتماد برامج شاملة للرعاية الصحية والتثقيف الصحي في التعاليم، وبرامج الوقاية ورعاية المرضى وعلاجهم في المرافق الكاثوليكية للرعاية الصحية بحيث يتمكن الأشخاص الذين تقدم لهم الخدمات من التوصل إلى خيارات مستنيرة بشأن صحتهم وحياتهم؛
- الاعتراف بأثر الإجهاض غير المأمون على الصحة ومعالجته كمسألة هامة من مسائل الصحة العامة.